

التفاوض والاتفاق طريق إلى لبنان مستقر

مروان كنفاني

مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات



التي تريد القوى الحاكمة النفاذ منها، للتدليل على أن الحراك يفتقر للرؤية والأجندة العملية.

قد يخسر الحراك اللبناني كثيرا بسبب عدم تصعيد قيادة فاعلة وموحدة، وربما يكون ذلك بسبب ترسخ القيادة السياسية للطوائف وتاريخها وتعود المواطنين عليها لفترة طويلة من الزمن. ويبدو أن النظام الحالي الذي كان هدف الحراك التخلص من سيطرته هو الذي يرسم اليوم النظام اللبناني القادم. وهنا تكمن المشكلة.

فشل أيضا قادة النظام السياسي الحالي في تقديم صيغة إصلاحية ومقبولة لتطوير النظام اللبناني القائم على تقاسم السلطات بين الطوائف. وبدت محاولاتهم تهدف إلى تعديل مبدأ التقاسم الطائفي وليس الإلغاء، كما بدت معالم الخلاف بين الأطراف التي تشكلت منها الحكومة الماضية ظاهرة في تصريحات وتبادل اتهامات جارحة.

لم تنجح تأكيدات الرئيس اللبناني وحده على طمأنة الجماهير الغاضبة بجديّة النظام في تجديد وتحسين أدواته عن طريق تشكيل حكومة تعتزم الإصلاح الحقيقي. ومن الواضح أن التأجيل المتتالي لتشكيل الوزارة الواعدة يعود إلى الخوف من فشل الطلقة الأخيرة في جعبة النظام للخروج من الأزمة الخائفة، أو يقوم الزمن بامتصاص حماس المحتجين مع مرور المزيد من الوقت، كما حصل مع محتجّي السرات الصفراء في فرنسا.

وعدا بعض الأفكار المتبادلة والتفاهم الغامض على تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات، حيث تكون الوزارة مؤهلة لتحمل مسؤولية الإصلاح المالي والاقتصادي ومحاربة الفساد واسترجاع الأموال لصناديق الدولة المالية، عبرت الأحزاب اللبنانية عن عزمها على دعم الإصلاحات والمشاريع التي تتبناها الوزارات المعنية لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، وتعدّد الرئيس اللبناني بدعم جهود الحكومة الجديدة، محليا ودوليا، لإنجاز المهمة التي أوكلت إليها. وهي إشارة ليست كافية لانتهاء الأزمة، لأن الحراك ملّ جميع عناصر الطبقة الحاكمة حاليا.

قد يكون حل الحكومة الرشيدة، لو نال موافقة جميع الأطراف، فاتحة لعمل نيابي لبناني جديد وواعد، خاصة إذا التزمت القوى المختلفة بفكرة الركيزتين الأساسيتين اللتين أشار إليهما الجنرال ميشال عون من قبل، وهما: تنفيذ الورقة الاقتصادية التي اقترحتها الرئيس سعد الحريري، وبدء البرلمان في دراسة قوانين إصلاحية لدعم الاقتصاد ومحاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة.

ما يدعو إلى التفاؤل بخصوص هذه الروزنامة المدعومة من مراكز السلطة والتشريع، هو ديناميكية الاقتصاد ومهارة رجال الأعمال اللبنانيين وتجمعاتهم في مختلف بقاع العالم، واستعداد الدول والبنوك الدولية للمساعدة والدعم للخروج من الأزمة.

يقف اليوم الطرفان الرئيسيان في لبنان أسيرين لعدم المبادرة بطرح أفكار خلاقة تحقق أرضية مشتركة تستوعب بعض مطالب ومصالح الجميع، تمنع تصاعد الأحداث ومطالب الصدوم إلى مرحلة الصدوم.

بالمقابل، لا يمكن أن ننسى أن الحراك الذي يعمل الحراك الرافض حافلة بالمشائركين المتحمسين. وقد تكون وضعت حدًا لأحلام التغيير والتجديد والتفؤّل التي سادت شوارع وساحات مدن وقرى لبنان، لأنها وجهت جرس إنذار لما يمكن أن تتحدّر إليه الأمور.

بالرغم من نجاح الحراك المعارض في التحشيد والتظاهر والتسامك، إلا أنه فشل في تشكيل قيادة معلومة له حتى الآن. قيادة تقود الجماهير التي ماألت طرقا لبنان، وتنظم خطواتها التالية وتضع مخططا لنظام سياسي جديد للبلاد. وتحدّد المطالب التي يعمل الحراك على التوصل إليها لإعادة الثقة للجماهير في عدالة النظام السياسي لتشكيل الحكومات وتحديد الأهداف السياسية والاقتصادية في ظل تطورات وتحالفات تعصف بدول الشرق الأوسط.

من الملاحظ أن مطالب أصحاب الحراك الحالية متعددة ومتضاربة ومتناقضة، وتعكس تدريجيا تنازلات عن بعض مطالبهم السياسية التي كانت واضحة. وركزت على مطالب اقتصادية ومالية ومحاربة الفساد واسترجاع المنهوبات. كما أن بعض أنشطتهم تبتت المطالبة بتسريع تشكيل الوزارة الجديدة بديلا لمطالبهم في بداية الحراك بإسقاط الحكومة. ولم يبرز خلال تواصل أنشطة الحراك أي شخص أو مجموعة أشخاص، كما حصل في بلدان عديدة، تدعي القيادة أو التنسيق في هذا الحراك. الأمر الذي يستوجب تلافيف هذه الثغرة لبنان أمن ومستقر.



حزب الله يستجدي الخارج لحماية سلطة الفساد

علي الأمين

كاتب لبناني



بعد شهر ونصف على انطلاق الانتفاضة اللبنانية، تبدو السلطة المستحكمة في لبنان أمام خيار وحيد لإعادة إنتاج السلطة نفسها، هذا الخيار هو الخارج بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، أي القوى الإقليمية والدولية المؤثرة، وليس الشعب اللبناني الذي يمارس فعل فضح السلطة، وتعريتها من خلال إصراره على مطالب الانتفاضة الواضحة والمعلنة، تشكيل حكومة إنقاذية من المستقلين تمهّد لانتخابات نيابية مبكرة.

السلطة هنا هي تلك التي تتركز اليوم في المثلث الذي يقف على رأسه الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، ويمسك بزوايته رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

لا يعني تعييب رئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري عن هذه السلطة، نفيا لوجوده في السلطة أو تبرئة له منها، إنما للإشارة إلى أنه، كما الزعيم البرزي وليد جنبلاط والمسيحي سمير جعجع، خارج التقرير في هذه السلطة التي تتركز في المثلث أعلاه إن لم يكن في رأسه نصرالله وحده.

قوة الانتفاضة تكمن في عوامل شتى، فإلى جانب لبنانيتها وامتدادها الديموغرافي والجغرافي غير المسبوق وطنيا، وحيويتها في ابتداء أشكال متجددة في المواجهة مع السلطة، فإن قوتها أنها تواجه سلطة مكلفة بالفشل والفساد والعجز عن الاستجابة لمطالب الشعب، ليس في الإصلاح السياسي والديمقراطي، بل في أدنى من ذلك بكثير أي في مواجهة الأزمة المالية أو الاقتصادية وحتى المعيشية، فنظام المحاصصة أو بتعريف أدق نظام الفساد، هو أساس قوة السلطة وأطرافها، ومصدر القوة هذا هو ما أوصل الدولة اللبنانية إلى المازق، وأي مواجهة جدية لهذا المازق تتطلب تفكيك مصادر الفساد ومكافحتها، أي تفكيك منظومة السلطة، وتغيير قواعد اللعبة السياسية، بما يتيح إمكانية خروج لبنان من الأزمة التي يعاني منها على مختلف المستويات.

للمفارقة، أن حزب الله طالما كان يقاتل خصومه في عملية سيطرته على السلطة، باعتباره أدوات للخارج، رغم أنه هو نفسه الذراع الإيرانية التي لا بُس في ولائها لمن سماه نصرالله "حسين العصر" أي المرشد علي خامنئي، إلا أن المستجد اليوم أن حزب الله الذي يبحث عن منقذ خارجي، يتفادى عملية الإصلاح ووقف الفساد والهدر في الدولة ويستجدي عونًا خارجيًا، لأنه يدرك أن وقف الفساد والهدر هو نهاية سلطته التي تركزت على معادلة واضحة قوامها

الولاء لحزب الله مقابل إطلاق يد الفساد لمواليه من الحلفاء والشركاء وحمائهم.

في رده على موقف الرئيس سعد الحريري الذي يشترط لأن يكون رئيس حكومة أن لا تضم في مكوناتها شخصيات سياسية، قال رئيس المجلس السياسي في حزب الله إبراهيم أمين السيد في موقف لافت، إن "واشنطن لا تمنع أن يكون حزب الله مشاركا في الحكومة" في سياق ما يعتبره اتهاما للحريري بأنه هو من يرفض وجود سياسيين. وإن دل على شيء فإن هذا الموقف يشير إلى أن الحريري صادق في استجابته لمطلب المحتجين، سواء في استقالته من الحكومة أو في اشتراطه تشكيل حكومة من التكنوقراط. رغم أن الانتفاضة تتمسك بمطلب حكومة من المستقلين ولا تستغني الحريري نفسه من رئاستها أو مشاركتها بها.

حزب الله يتمسك بالحريري كرئيس للحكومة المقبلة، لا احتراماً لما يمثله الحريري من تمثيل سياسي، بل لسببين: الأول أن حزب الله يعتبر شخص الحريري الأقدر بين الأطراف اللبنانية على مخاطبة الخارج وإقناعه بدعم لبنان ماليا واقتصاديا.

والثاني أن تشكيل حكومة أحادية في الشكل والمضمون لا يلبس فيها حزب الله في داخلها قناع الحكومة المتعددة، سيجعله في موقع مباشر أمام اللبنانيين وأمام الخارج، وهذا ما لا يريد أن يفعله ولا يستطيع التنبؤ بنتيجاته.

استجداء الخارج هو حقيقة موقف حزب الله اليوم، فهو لا يزال يراهن على أن أحدا ما سيأتي إلى لبنان محملاً بهدايا الدعم المالي والاقتصادي، كما يأتي "بابا نويل" في عيد الميلاد محملاً بالهدايا للأطفال. ولا يريد الإقرار بأن نعمة الانتفاضة اللبنانية حقيقية لن ترضى باقيل من تغيير قواعد السلطة والحكم في لبنان، وأن اللبنانيين بانوا مقتنعين بالعودة إلى ما قبل 17 أكتوبر، لم تعد واردة. وأن الخارج ولاسيما واشنطن وباريس، التي أخذت على عاتقها تنظيم "مؤتمر سير" لدعم لبنان، ليس في وارد القبول بتسيير دعم مالي لسلطة جهة نزامتها

حزب الله يتفادى عملية

الإصلاح ووقف الفساد والهدر

ويستجدي عونًا خارجيًا، لأنه

يدرك أن وقف الفساد والهدر

هو نهاية سلطته التي تركز

على معادلة قوامها الولاء

لحزب الله مقابل إطلاق يد

الفساد لمواليه وحمائهم

وجدرتها في إنقاذ البلاد، وبالتالي فإن التغيير لا يمكن أن يكون شكلياً كما يحاول حزب الله الإحياء بقبوله بتغيير عنوانه أوبالتيان بحكومة تكنو- سياسية، هي بالفعل إعادة إنتاج للحكومة الحالية، أي لنفس قواعد اللعبة السياسية التي قامت الانتفاضة من أجل إلغائها وتقويضها. كل ذلك يعكس الإرباك الذي وصلت إليه السلطة، والعجز عن مواكبة التغيير الذي عبرت عنه الانتفاضة في الإصرار الشعبي على الخروج من دوامة الأزمة التي تمثلها السلطة نفسها، وهو ما ترجم في التباين الذي فرضه نظام المصالح بين حزب الله ورئيس الجمهورية، فالرئيس عون بات قلقاً من أن إصرار حزب الله على ترسيخ الحريري ينطوي على مخاطر إضعافه، لاسيما أن الأخير يتمسك باستبعاد صهر الرئيس ووريثه الوزير جبران باسيل، لذا بات المقرّبون منه يتحدثون بوضوح عن ضرورة تشكيل حكومة من دون الحريري، وما يزيد من هذا التباين أن رئيس الجمهورية وفريقه هما من أكثر الخاسرين، وحال الانتظار هذه تزيد من استنزافهما مسيحياً، وتظهرهما في موقع التابعين لحزب الله. في المقابل فإن حزب الله الذي يتمسك بعلاقته ويتحالفه مع رئيس الجمهورية، لما يوفرانه من غطاء مسيحي له ولو أنه تراجع وضعف، يدرك أن الرئيس وصهره لا يستطيعان أن يقدموا له أي خدمة خارجية بعدما استهلك كل طاقة الولاء لديهما، وباتا في المشهد اللبناني والدولي ملكيتين أكثر من الملك، لذا فإن من يريدهم حزب الله اليوم هم من يمكن أن يستمع لهم المجتمع الدولي.

ما تقدم هو الإرباك، لأنه ينطلق من رهان لدى حزب الله أن المعادلات الخارجية والتفاهات الإقليمية والدولية، كقيلة بني تعيد الاستقرار للسلطة بين يديه، من دون وعي حقيقة باتت جلية أن لبنان دخل مرحلة جديدة على كل المستويات، وأن الرهان على الخارج لإنقاذه من أزماته لم يعد مجدياً، بل إن التغيير أصبح قدراً وليس ترفاً؛ التغيير في قواعد اللعبة التي يديرها حزب الله والانتقال إلى قواعد جديدة، يرتكز ان بجوهرها إلى أن دولة القانون والعدل هي الأساس وليست الدولية.

نحننا معك

